

بهدف تشجيع الشباب للانخراط في العمل الحر

الروضان: «التجارة» تبدأ في استقبال طلبات تراخيص المركبات المتقلة



خالد الروضان خلال المؤتمر الصحافي

■ المتقاعدون والمقيدون على الباب الثالث يمكنهم الحصول على ترخيص لمركبة واحدة

أعلن وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الشباب خالد الروضان عن استقبال تراخيص المركبات التجارية (المتقلة) عبر مركز الكويت للأعمال (النافذة الواحدة) ابتداءً من منتصف ليل اليوم الاثنين.

وقال الوزير الروضان في مؤتمر صحفي عقده أمس الأحد بمناسبة تدشين تراخيص المركبات التجارية أن هذه التراخيص سيكون لها انعكاسات اقتصادية إيجابية من شأنها تحفيز الشباب للدخول في المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وأشار إلى وجود طلب كبير على إصدار تلك التراخيص من قبل الشباب والمتقاعدين مبيناً أن الوزارة تعمل على إصدار بعض أنواع الرخص الجديدة في السوق المحلي بغية تشجيع الشباب للانخراط في العمل الحر إضافة

إلى تطوير هذه الرخص من قبل اللجنة المعنية بهذا الشأن. وذكر أن لائحة قرار إصدار رخص المركبات التجارية (المتقلة) حددت 19 نشاطاً متنوعة بين الحرف والخدمات الحرفية والبيع والطعام والمكولات التي يسمح بمزاومتها مبيناً أن بلدية الكويت حددت المواقع المسموح بها في مزاولة هذه الأنشطة. ولغت إلى إمكانية تمويل جميع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومن بينها مشاريع المركبات التجارية المتقلة عبر الصندوق الوطني لرعاية وتنمية

المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وأكد الروضان أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية اقتصادات دول العالم إذ تساهم في تنمية هذه الاقتصادات بنسبة بين 60 و70 في المئة. وأشار بتعاون كل الوزارات والجهات والهيئات المختلفة التي شاركت في العمل على إصدار رخص العربات المتقلة بعد ثمانية أشهر متواصلة من الدراسة عبرياً عن شركه وتقديره لكل المسؤولين الذين ساهموا في حل كل العقبات التي واجهت المشروع. من جهته قال الوكيل المساعد

لقطاع الشركات والتراخيص التجارية في الوزارة عبدالله العويصي في تصريح مماثل أن لائحة رخص المركبات تضمنت 19 نشاطاً متنوعة قابل للزيادة مبيناً أن اللجنة المعنية بإصدار تلك الرخص مستمرة في عملها لتلبية حاجات الشباب الكويتي. وأضاف أن الوزارة استعرضت خلال إصدار تراخيص للمركبات التجارية المتقلة إلى تحسين بيئة الأعمال وإلغاء العقبات القانونية والإدارية التي تواجه المبادر الكويتي لتسكينه من إنشاء مشاريع ناجحة بأقل رأس مال ممكن.

■ لائحة قرار إصدار رخص المركبات حددت 19 نشاطاً متنوعاً

الثالث والمتقاعدين من المواطنين. وذكر أن للمتقاعدين والمقيدين على الباب الثالث يمكنهم الحصول على ترخيص لمركبة واحدة بينما يحق للمقيدين على الباب الخامس الحصول على ترخيص لمركبتين. وعن خريطة الأماكن التي يجوز فيها للعربات المتقلة الوقوف أضاف بأنّها في البر ومنطقة الشاليهات والمناطق الجديدة تحت الإنشاء وأماكن الاحتفالات وذلك بالتنسيق مع بلدية الكويت. وتسعى وزارة التجارة والصناعة الكويتية من خلال إصدار تراخيص للمركبات التجارية المتقلة إلى تحسين بيئة الأعمال وإلغاء العقبات القانونية والإدارية التي تواجه المبادر الكويتي لتسكينه من إنشاء مشاريع ناجحة بأقل رأس مال ممكن.

تقرير: عوامل السوق العقاري الكويتي تؤثر إلى انتعاشة خلال الربع الأول

الاستثماري مرة أخرى. وقال أمين سر اتحاد العقاريين قيس الغانم إن مسار التعاملات في التداولات العامة مازال هادئاً رغم تنظيم المزايدات لانعاش السوق لكن تعاملاتها لم تتخط 7 في المئة من العروض. وأشار الغانم إلى صعوبة التمكن بوضع السوق خلال هذه الفترة لاسيما أن للعاملين في السوق لديهم بعض الحذر للتعقيد بعوامل محلية وأخرى خارجية. وأضاف أن لدى القطاع الاستثماري الكثير من العروض مقابل عزوف في القطاع التجاري الذي يتعاطى فيه مستثمرون لديهم ملاءة مالية كبيرة لاهماً إلى أن قطاع السكن الخاص يمر بحالة من التراجع نظراً إلى عدم وجود طلب بسبب تردد المشترين. وذكر أن التحركات غموما في السوق العقاري بسيطة كما أن دالات تنظيم المزايدات نتائجها ضعيفة رغم وجود بيع عليها لكن ليس بما نسبته 100 في المئة كالمسابق مما يشير إلى التردد من جانب المتعاملين.

من جانبه قال مدير مكتب (الدليجان) العقاري سليمان الدليجان إن سوق العقار يمثل أهمية كبيرة بالنسبة للكويتيين لاسيما شريحة الشباب التي تمثل نحو 60 في المئة من إجمالي عدد المواطنين الكويتيين الذي يتراوح بين 1,35 و1,4 مليون نسمة. وقال الدليجان إن "أكثر من 700 ألف شاب يطمحون إلى الحصول على مسكن خاص لكن جزءاً كبيراً منهم لا يستطيع الشراء" مشيراً إلى أن الأرباح الأخيرة للمؤسسة العامة للرعاية السكنية تظهر وجود طلبات تقدر بنحو 100 ألف طلب إسكاني سنوياً وهو رقم معرض للزيادة والنقصان بما يتراوح ما بين 7 و8 آلاف طلب سنوياً.

وعن أرقام معدل التداول العام خلال الأعوام الثلاثة الماضية أكد بأنّها بلغت نحو 4,4 مليار دينار كويتي (نحو 14,7 مليار دولار أمريكي) في 2014 في حين بلغت 3,2 مليار دينار (نحو 10,5 مليار دولار) في 2015 وانخفضت عام 2016 لتبلغ 2,4 مليار دينار (نحو 7,9 مليار دولار). وأشار إلى أن عام 2017 شكل بداية مرحلة ركود الإسكان وأن قطاع السكن الخاص استحوذ على نحو 55 في المئة من إجمالي التداول العام في حين استحوذ القطاع الاستثماري على نحو 35 في المئة واستحوذت القطاعات الأخرى على نحو 10 في المئة.

«بيتك كاييتال» : إدارة وترتيب إصدار صكوك بمليار دولار لصالح بنك دبي الاسلامي

الاقبال الكبير الثقة في بنك دبي الإسلامي وإمكانات "بيتك كاييتال" بإدارة الإصدارات بالإضافة إلى اهتمام المستثمرين في إصدارات الصكوك بشكل عام والخليجية خاصة. وقال الحداد إن القراءة الأولية لسوق الصكوك في العام تشير إلى أنه من المتوقع أن تستمر وتيرة إصدار الصكوك بشكل جيد خلال الربع الأول من العام الجاري في ضوء إقبال صاهية وثقة متواصلة من الشركات والحكومات صاحبة أكبر وأهم الإصدارات العام الماضي والتي أبدت استحقاقها لمنتج الصكوك كأداة تمويل متميزة، كما يتوقع أن يزداد الزخم في سوق الصكوك بحلول دول جديدة إلى مجال الإصدار واعتماد كثير من الشركات الكبرى والعديد من تغطية احتياجاتها التمويلية من خلال الصكوك.

وأشار الحداد في تصريح صحفي إلى أن "بيتك كاييتال" رُتبت صفقة الصكوك بالشعاع مع 7 بنوك عالمية، حيث من المتوقع أن يحظى الإصدار على تصنيفها A3 من وكالة موديز وA من وكالة فيتش ومنحها 5 سنوات ومعدل ثابت 3,625%. وهي صكوك يهيئها الوكالة سيتم ائراجها في سوق أيرلندا للأوراق المالية وسوق ناسداك دبي. وقد تم تسعير الإصدار بمعدل ربح 115 نقطة أساس فوق متوسط سعر المبادلة حيث بدأ تسويق الإصدار بسعر 130 نقطة لينخفض إلى هذه المستويات الإيجابية، وبلغت الأموال المستقطبة أثناء فترة الاكتتاب 1,75 مليار دولار بزيادة 75% عن المبلغ المقرر وبطلبات إكتاب تجاوزت 115 مستثمر معظمهم من منطقة الشرق الأوسط، حيث يعكس هذا

قال رئيس الخدمات الاستثمارية المصرفية في شركة "بيتك كاييتال" الزراع الاستثماري مجموعة بيت التمويل الكويتي "بيتك" عبدالله الحداد أن الشركة نجحت في ترتيب عملية إصدار صكوك بقيمة مليار دولار أمريكي لصالح بنك دبي الإسلامي من خلال قيامها بتنظيم رئيسي في إصدار صكوك تحت مظلة برنامج الصكوك الخاص ببنك دبي الإسلامي البالغ 5 مليارات دولار، في تأكيد جديد على ريادة مجموعة "بيتك" والثقة في دورها المتميز في ترسيخ منتج الصكوك كمصدر مهم للتمويل سواء للحكومات والشركات، ومواكبة الأقبال على هذا المنتج الشرعي الذي يوفر التمويل السائد لعمليات النمو والتوسع للشركات والمشاريع التنموية الكبرى.



عبدالله الحداد

مؤشرات البورصة تستقبل الأسبوع باللون «الأحمر»



تراجع جياص للمؤشرات

EXTM. أن هذا الهبوط غير مقلق خصوصاً وأن الذي تطلعت له الوصول لها أثناء الشاؤل للمؤشر السعري عند 6642 هي ملاسمة مستوى الدعم الفني الذي ارتد منه ، إلا أن هذا الانحدار كان برعاية بعض الأسهم الخاملة لتقص الخسائر قبل الأقبال. لاسيما أن التداولات المللة التي نراها مسيطرة على أجواء الجلسة منذ الأسبوع الماضي يعبر أمّا التي تعلن عن نتائجها المالية سواء كانت ايجابية أم سلبية ، بحيث يتم استغلال البيانات الإيجابية من قبل بعض المضاربين أو للحافط من خلال الدخول بربحة محددة بسبب عمليات الاندفاع والمضاربات السوفية والتي قد تثار بشكل ايجابي بسبب تلك النتائج فيتم التخلص منها بعد تحقيق نسب ربحية محددة بسبب عمليات الاندفاع والمضاربات مدفوعة من تلك البيانات ، وإحيانا يتم الاحتفاظ بذلك الاسم رغم المكاسب السوفية التي تحققها الحافظ والصناديق بعد دخوله على هذه الاسهم بهدف الاستفادة من التوزيعات النقدية أو الاسم المنوحة والتي تقر من قبل مجالس الإدارة ومن ثم يتم الموافقة عليها من قبل الجمعيات العمومية ، ومن الجانب السلبي نجد أن هناك نشاط على بعض الاسهم التي تعلن عن نتائج مالية تكون محبطة للأمل وتوقعات المعلنين فيتم التخلص منها مايرتد عليها ارتفاع في الإجماع ونشاط ملحوظ على التداولات هذه الاسهم ، والتي قد تصل إلى مستويات سعريّة تكون مغرية لبعض المستثمرين وهم يملكون السهم بأسعار سوفية مرتفعة وبالتالي تكون هذه فرصة لتعديل تكتلتهم من خلال الدخول على السهم بعد الإعلان ليعاود صعوده بعد أن يتم استيعاب تلك النتائج السلبية ويتلاشى تأثيرها على المضاربين. وتتوقع أن يستمر التذبذب الحالي والمائل إلى السلبية مالم تثرى سوفية جديدة من شأنها أن ترفع الأحمال للرفع بالمؤشرات الرئيسية لتحقيق مستويات عالية جديدة بعد أن يتم تجاوز المقامات الفنية التي أوقفت المسيرة الساعدة والتي انطلقت منذ بداية شهر ديسمبر الماضي.

«كامكو» : 28 مليار دولار قيمة التداولات بأسواق المال الخليجية يناير الماضي

سجل المؤشر الوزني لنمو بلغت نسبته 2,6 في المئة أما (كويت 15) فقد ارتفع بنسبة 2,8 في المئة على خلفية النمو الذي سجله معظم الأسهم المدرجة ضمن المؤشر. وأضافت (كامكو) بتقريرها بأن كمية الأسهم المتداولة في السوق الكويتي ارتفعت خلال يناير بأكثر من الضعف لتبلغ 2,6 مليار سهم مقابل 1,2 مليار سهم تم تداولها في ديسمبر 2017. وأشارت إلى تحسن إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في يناير بأكثر من الثلث لتبلغ قيمتها 322 مليون دينار كويتي (نحو 192 مليار دولار أمريكي) مقابل 192 مليون دينار (نحو 640,5 مليار مليون دولار) في ديسمبر 2017.

ثلاثة سنوات على خلفية تشديد أوضاع السوق وتحسن النمو الاقتصادي العالمي. وأشارت بشأن السيورصة القطرية كانت الأفضل أداء على مستوى المنطقة وتبعها السوق السعودي كما كان أداء الأسواق الإماراتية جيدا حيث سجل سوق أبو ظبي نمواً هاملاً بنسبة 4,6 في المئة في حين ارتفع مؤشر سوق دبي المالي إلى نسبة 5,1 في المئة منتصف شهر يناير إلا أنه شهد ضغوطاً بيعية خلال النصف الثاني من يناير ما أدى إلى تقليص مكاسبه لنحو 0,7 في المئة بنهاية الشهر. وفيما يتعلق بأداء البورصة الكويتية أفادت بأنه كان مستقرًا على مدار شهر يناير إذ سجل المؤشر السعري ارتفاعاً شهرياً بنسبة 4,4 في المئة في حين

البنك الوطني ينفرد بتقديم أفضل برنامج مكافآت على مستوى الكويت

ينفرد بنك الكويت الوطني بتقديم أفضل برنامج ولاه على مستوى الكويت لعملاء بطاقات الوطني الائتمانية، ويتميز باسترجاع فوري للنفود وذلك من خلال منح العملاء نقاط المكافآت (وجوائز) الاسترجاع الفوري للنفد) مقابل كل 1 دينار كويتي يتم إنفاقه. ويرتقي بنك الكويت الوطني بمفهوم برنامج المكافآت إلى مستوى غير مسبوق من خلال توسيعه لنطاق تغطيته ليشمل معظم العلامات التجارية المحلية والعالمية بالإضافة إلى الأفراد بتوفير أفضل خدمة ممكنة للعملاء.

هذا وتمكن بنك الكويت الوطني من توسيع إطار